لمصل بمكة وجوارها فيطل الصلاة ولو من اعمى وسواء تيقن للصل الانحراف في
الصلاة او بعدها قال عج وقولي قبلة اجتهاد او تحيز فحرز عين مكة او الله
ينة او جامع عمرو بالفسطاط فيعيد بها ابدا ويقطع حتى الاعمى المحرز بيسير
تيقن شطا بصلاة او بعدها اه وعو الحرشي وشب ثم بين مفهوم وما لكان
مسجده عليه الصلاة والسلام او عمرو فقال والا يكن الخارج عن مكة وجوارها
مسجده صلى الله عليه وسلم وكا مسجد عمرو والواجب عليه الاجتهاد في جهة القبلة
والاستدلال عليها بما تقدم ان كان اهلا لذلك ولا يقلد اي لا يتبع في جهة
القبلة شخصا مجتهدا اسم فاعل اجتهد اذا بذل جهده فيما فيه مشقة والمراد
به هنا من يعرف ادلة القبلة فيحرم عليه ان يترك الاستدلال بنفسه ويتبع
مجتهدا غيره لان القدرة على الاجتهاد تمنع التقليد اذ التقليد فرع الاجتهاد
اجتهاد بمعنى انه لا يوجد التقليد الا اذا كان هناك مجتهد يقلد المقلد
والمجتهد اصل والمقلد فرع والتقليد فرع الاجتهاد وحيث لم يقلد مجتهد
مجتهدا فلا بد من اجتهاد كما حتى لو اختلفا لم يتابعها وظاهره ولو كان
الغير اعرف ويتخالف الاجتهاد لكل صلاة ان تغير دليله او نسيه وهو الظاهر
من قول الخاجب يتخالف الاجتهاد سواء ذكر الاجتهاد الاول او نسيه ودليل
بعدمه مخالفا ومحل عدم تقليد المجتهد غيره ان اتسع الوقت كما ابن عبد
السلام وان ضاق فلقد انظر اه ولا يقلد مجتهد محرابا في قرية صغيرة او
كبيرة وهي خراب الا ان يكون المحراب كاينا بمصر بالتنوين اي بلد كبير علم انه انما
نصب باجتهاد جمع من العلماء سواء كان المصر عامرا او خرابا فيجوز للمجتهد
تقليده ابن الفخار يجوز تقليد محاريب البلاد التي تكررت صلوات ائمتها ونصبها
الائمة الفقهاء وهذا اذا لم تكن مختلفة وكما ملعونا عليها من اهل العلم مثل
مساجد بلدنا فاس فان قبلة القرويين مخالفة لقبلة الاندلس وقبلة
الاندلس اقرب الى الصواب بالنظر الى الادلة والبلد الخراب التي لا احد فيها
لا يقلد المجتهد محاريبه والبلد العامر التي تكررت فيه الصلوات ويعلم ان
امامه المسلمين نصب محرابه واجتمع اهل البلد على نصبه وان العالم والعامي
يقلدونه انه على اتم بين الا بعد اجتهاد العالم في ذلك واما المساجد
التي لا يرجى هذا المجرى وان العالم بالادلة يجتهد ولا يقلد اه وقوله البلد
العامر ظاهره كان مصرا او لا وهو اعم من قول الف مصرا نبه عليه التتائي
قال ومفهوم مجتهد ان العامي يقلد اي محراب كان ويسأل ويه صرح

ح التوضيح

ابن

ح التوضيح وقال واما العامي فيصلي في سائر المساجد اه وفي الذخيرة يشترط
في تقليد المحاريب ان لا تكون مختلفة ولا ملعونا فيها من اهل العلم فيها فقد
اجمع الشرطيون لم يجز تقليدها اجماعا قال وهذا شان محاريب الغربي بالديار
المصرية وانها مختلفة جدا وملعون عليها وفد صنف الذين الدميا طي
وغيره من العلماء تصانيف ونبه على كثرة فسادها واختلالها وليس بالديار
المصرية بلد يقلد محاريبها المشهورة حيث قلنا بالتقليد الا مصر والقاهرة
والاسكندرية وبعض محاريب دمياط وبعض محاريب فوص واما المحلة ومنية
ابن خصيب والفيوم فان جوامعها في غاية الفساد فانها مستقبلة بلاد
السودان وليس بينها وبين مكة مقابسة اه وفي الاصل تشبيهات ملهمة
هذا وبالغ على منع تقليد المجتهد غيره فقال وان كان القادر على الاجتهاد
اعمى بان شاسن للاعمى العاجز ان يقلد شخصا مكلفا مسلما عارفا بادلة
القبلة فان كان يستقل عند الاخبار عن الجواب بمعرفة طرق الاجتهاد فلد
في السماع واجتهد بنا على ما سمع واذا لم يقلد سأل الاعمى شخصا عدلا
في الرواية وهو المكلف المسلم ولو انثى او رقيقا وان كان عارفا ومثل الاعمى
في البصير القادر على الاجتهاد اذا خفيت عليه الادلة فيجب عليه ان
يسأل عن الادلة جمع دليل وهو لغة مطلق موصل وعرفا ما يوصل بصحيح النظر
فيه الى معرفة غيره والمراد هنا العلامات الدالة على جهة القبلة الشرعية
او جهتها كقولك القطب في اي جهة او الكوكب الفلاني انظر الاصل
وقيته تمام الكلام فان تحير بحاء مهملة المجتهد الى يعلم كيفية الاستدلال
بالادلة وهي ظاهرة له ولكنها التبست عليه وتعارضت عنده تحير بالمعجمة
اي اختار المجتهد جهة من الجهات الاربع يصلي اليها مرة واحدة
قاله ابن عبد الحكم وعزاه سند للكافة ويندب تاخيره لاخر الوقت رجاء
زوال المانع ولم يلزم اعادة تحيط بحالات الشك كما ان الاستقبال شرط
مع الامن والقدرة وظاهره انه يختار جهة ويصلي لها وعليه فلعله ان القبلة غيرها
يساوي قول الذخيرة يتحرى جهة تركن اليها نفسه ويصلي اليها واحدة
او صلى المتحير بالحاء المهملة صلاتين او ثلاثا او اربعا للجهات التي غير فيها
واو لمكانة الخلاف والجمع لما فوق الواحد فان شك في جهتين صلى صلاتين
لكل جهة صلاة وان تحير في اربع صلى اربعا كذلك ولا بد من جزم النية
عند كل صلاة وهذا قول ابن مسلمة واستحسنه ابن عبد الحكم واختاره اللخمي قال الشيخ